

وزارة العدل المصرية: إحالة 529 للمفتي قرار وليست حكماً



مبنى دار القضاء العالي في القاهرة

القاهرة - وكالات: أصدر المكتب الإعلامي بوزارة العدل المصرية بياناً يعقب فيه على ردود الفعل الخارجية على قرار قاضي محكمة جنابات المنيا والمتهم بالاعتداء على المفتي لإستطلاع رأيه في إعدام المتهمين.

وأوضح المستشار عبدالعظيم العشري، رئيس المكتب الفني لمساعد أول وزير العدل ورئيس مكتب الإعلام بالوزارة، الحقائق الآتية:

● إن أحد المبادئ الأساسية لأي نظام ديموقراطي هو مبدأ الفصل بين السلطات والتأكيد على استقلالية القضاء وعدم تدخل السلطة التنفيذية في أعمال السلطة القضائية، وعدم جواز التعقيب على أحكام القضاء بتاتا سواء من جانب أطراف داخلية أو أطراف خارجية أيا كانت، باعتبار أن ذلك يمثل مساسا باستقلال القضاء.

● إن المتهمين الذين تمت إحاالتهم تجري محاكمتهم أمام محكمة عادية وأمام قاض طبيعى وليس أمام محكمة استثنائية.

● إن قاضي المحكمة قد أصدر، بعد الاستماع إلى شهادة الشهود، قرارا وليس حكما يأخذ رأي فضيلة المفتي، وفي هو رأي استشاري، وإنه هو وروود أوراق القضية مرة أخرى

للمحكمة له الحق في تأييد حكمه أو العول.

● إن من حق جميع المتهمين في حالة صدور حكم بالإعدام أو السجن المؤبد نقض الحكم أمام محكمة النقض، كما أن من حق النيابة العامة الطعن على الحكم حتى لو لم يطعن عليه من قبل المتهمين. وإن من حق محكمة النقض إما أن تنقض الحكم وتعيده إلى دائرة أخرى للنظر في القضية من جديد، أو تؤكده.

● وإنه حتى في حالة إصدار الدائرة الجديدة ذات الحكم بالإعدام، فيمكن للمتهم للمرة الثانية أن ينقضوا الحكم، وفي هذه الحالة تتصدى محكمة النقض للفصل في القضية.

إلى المفتي لا يعد حكماً قضائياً نهائياً، وإنما المسعى الصحيح له هو «قرار بالإحالة».

وقال عبد الصادق - في مداخلة هاتفية مع شبكة «سي إن إن» الأميركية الليلة قبل الماضية - إن الأوراق ستذهب أولاً إلى مفتي الجمهورية لأخذ رأيه الشرعي في القرار.

وشدد رئيس هيئة الاستعلامات على أن الفصل بين السلطات هو من المبادئ الأساسية لأي ديموقراطية حديثة، مؤكداً على استقلالية القضاء المصري، وعدم وجود أي تدخل للسلطة.

وفي ذات السياق، أعرب عبد الصادق عن رفضه التام للتصريحات التي خرجت في هذا الصدد من بعض الإعلاميين المؤيدين للسلطة لفضيلة المفتي قد تمت محاكمتهم غيابياً، ومن ثم فإنه في حالة محاكمتهم حضورياً فإن لهم الحق في المثول أمام المحكمة ومن واجب المحكمة السماع إليهم وتكوين عقيدة خاصة وإعادة نظر الدعوى وإجراءات التقاضي مرة أخرى أمام ذات المحكمة.

من جانبه، قال السفير صلاح عبد الصادق رئيس هيئة الاستعلامات إن ما أصدرته محكمة جنابات المنيا أمس بشأن إحالة 528 من أعضاء وأنصار جماعة الإخوان

5 أبريل.. استئناف جلسات محاكمة «أبو إسماعيل» في قضية تزوير أوراق جنسية والدته



حازم صلاح أبو إسماعيل

القاهرة - أ.ش.أ: حدد المستشار نبيل صليب رئيس محكمة استئناف القاهرة، جلسة 5 أبريل المقبل، لاستئناف جلسات محاكمة الداعية السلفية والمحامي حازم صلاح أبو إسماعيل، في قضية اتهامه بارتكاب جنائية التزوير في محرر رسمي واستعماله، والمتهم في الإقرار الرسمي المقدم للجنة الانتخابات الرئاسية والذي أثبت فيه سـخاflا للتحقفة- عدم حمل والدته لأي جنسية أجنبية أخرى بخلاف جنسيتها المصرية، أثناء تقديمه لخوض غمار الترشح للانتخابات الرئاسية في العام الماضي. وصرح المستشار مدحت إدريس رئيس المكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة، بأن المحاكمة ستجري أمام ذات دائرة محكمة جنابات القاهرة بنفس تشكيكها، برئاسة المستشار محمد شيرين فهمي، وعضوية المستشارين عبد الشافي عثمان وحمامة الصاوي.

وجاء قرار محكمة استئناف القاهرة بتحديد جلسة لاستئناف جلسات محاكمة حازم أبو إسماعيل، في أعقاب صدور حكم من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة برفض طلب أبو إسماعيل لرد هيئة المحكمة التي تباشر محاكمته.. حيث تضمن رفض طلب الرد تغريم أبو إسماعيل 4 آلاف جنيه.

وكان «أبو إسماعيل» قد أقام دعوى الرد متذعرا بوجود خصومة بينه وبين هيئة محكمة جنابات التي تباشر محاكمته، كونه أصدرت حكما بمعاقبته بالحبس لمدة عام إثر إدانته بإهانة هيئة المحكمة والتطاول عليها. وكان المستشار هشام بركات النائب العام قد سبق أن وافق على إحالة حازم صلاح أبو إسماعيل إلى محكمة جنابات القاهرة، بعدما كشفت تحقيقات النيابة العامة عن توافر الأدلة على ارتكاب أبو إسماعيل، لجريمة

التزوير في الإقرار الرسمي الذي حرره بعدم حصول أي من والديه على جنسية دولة أجنبية، واستعمال ذلك المحرر بغرض تمكينه من خوض الانتخابات الرئاسية، بالرغم من علمه بتجنس والدته بجنسية دولة أجنبية، وذلك من واقع لجنة الانتخاب الرسمية الواردة من وزارة الخارجية المصرية التي أكدت اكتساب والدته المنتم للجنسية الأميركية منذ 25 يناير 2006 وكذلك تحريات الشرطة في هذا الشأن.

وأقر المتهم حازم أبو إسماعيل بتحقيقات النيابة، أنه هو السذي حرر الإقرار وقدمه بنفسه إلى لجنة الانتخابات الرئاسية في العام الماضي ضمن أوراق الترشح. وكان المستشار مصطفى خاطر المحامي العام الأول لنيابات شرق القاهرة الكلية قد سبق أن أمر في 18 يوليو الماضي، بحبس حازم صلاح أبو إسماعيل احتياطيا على

ذمة التحقيقات في تلك القضية التي باشر التحقيق فيها المستشاران محمد الخولي رئيس نيابة شرق القاهرة الكلية ومحمد سعد مديرة نيابة الأموال العامة بناية شرق القاهرة، حيث تم التحقيق مع أبو إسماعيل في ضوء البلاغ المقدم ضده من لجنة الانتخابات الرئاسية، المتضمن اتهامه بالتزوير في إقرارات رسمية للجنة أورد بها - على خلاف الحقيقة - عدم حمل والدته لأي جنسية أجنبية، في حين أن المستندات الرسمية أفادت بعكس ذلك وأن والدته تحمل جنسية أميركية إلى جانب جنسيتها المصرية الأم. وقام ممثلا نيابة العامة محمد الخولي ومحمد سعد خلال التحقيقات - بمواجهة حازم أبو إسماعيل بالمستندات الرسمية الواردة من الجهات الرسمية الأميركية عن طريق وزارة الخارجية المصرية والتي تفيد بأن والدته تحمل الجنسية الأميركية.

ضبط أسلحة وذخيرة خلال حملة المدهامات الجيش المصري: القبض على 21 من العناصر الإرهابية والإجرامية بسياء

القاهرة- الأناضول: أعلن الجيش المصري، أمس أنه ألقى القبض بمشراكة قوات من الشرطة، على 21 من «العناصر الإرهابية والإجرامية»، وضبط أسلحة وذخيرة، خلال حملة مدهامات في محافظة شمال سيناء، شمال شرقي مصر.

وقال العقيد أحمد محمد علي، المتحدث باسم الجيش، في بيان أمس على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، إن «عناصر إنفاذ القانون من الجيش والشرطة نجحت على مدار اليومين الماضيين في مدهامة عدة بؤر إرهابية وإجرامية بشمال سيناء (شمال شرقي مصر)، ما أسفر عن ضبط 21 من العناصر الإرهابية والإجرامية بعضهم مطلوب أمنيا، وآخرون مشتبه بهم»، وأضاف:

«كما تم ضبط مخزنين لإعداد المتفجرات وتخزين الأسلحة والذخائر تابع للعناصر التكفيرية والإرهابية، وحرق 8 عيش (منازل صغيرة) والتي تستخدمها العناصر الإرهابية والإجرامية كقاعدة ل انطلاق لتنفيذ هجماتها ضد عناصر الجيش والشرطة»، وتابع: «كما نجحت القوات في تدمير 8 أنفاق برفح (شمال شرق على الحدود مع قطاع غزة).. وتشن قوات مشتركة من الجيش والشرطة، حملة عسكرية موسعة، بدأتها في سبتمبر الماضي، لتعقب ما تصفهـا بالعناصر «الإرهابية» و«التكفيرية» و«الإجرامية» في شمال سيناء، تتهمها السلطات المصرية بالوقوف وراء هجمات مسلحة استهدفت عناصر شرطة وعسكرية ومقار أمنية.

وأكد عدم وجود موقف سلبي تجاه أي من الأسماء المطروحة بكار يجدد التزام «حزب النور» بعدم الدفع بمرشح في الانتخابات الرئاسية

الزقازيق - أ.ش.أ: جدد نادر بكار المتحدث الرسمي لـ «حزب النور» ومساعد رئيس الحزب، التزام حزبه بعدم الدفع بمرشح في الانتخابات الرئاسية القادمة، وعدم وجود موقف سلبي تجاه أي من الأسماء المطروحة للترشح، مبديا تفضيله ألا ينتمي رئيس مصر القادم لتيار بعينه، لأن منصب رئيس الجمهورية لا يقبل القسمة على أكثر من واحد، وقال بكار في ندوة «مصر.. الانتخابات الرئاسية» التي عقدت أمس الأول بمركز الإعلام بالزقازيق، أنه يأمل ألا تتعلق البلاد بشخص بعينه، لأن ذلك لم يعد لائقا، والمصريون أرقى وأعلى من ذلك على حد قوله، مشيرا إلى أن شخص الحاكم القوي مهم جدا، لكنه وحده لا يكفي، ولابد من فريق عمل يساعده على تحقيق النجاح.

وأشار بكار إلى أن مصر لا تتحمل مغامرات غير محسوبة أو اندفاعات يمينا ويسارا خلال الفترة القادمة. وقال بكار، إن الوضع في مصر تجاوز فكرة المصالحة مع تنظيم الإخوان، ولكن على الرئيس القادم أن يتبنى

وزير الصناعة: مصر تدرس شراء الغاز المسال من روسيا

عواصم - وكالات: قال وزير الصناعة والاستثمار المصري منير فخري عبدالنور أمس إن مصر تدرس شراء الغاز الطبيعي المسال من روسيا. ولم يذكر عبدالنور الذي يزور موسكو حاليا أي تفاصيل. وتأمل مصر باستيراد مزيد من الغاز الطبيعي المسال لتلبية احتياجاتها خلال شهور الصيف. ولدى روسيا محطة واحدة فقط للغاز المسال تقع في جزيرة سخالين، كما أن موسكو تتبع مسبقا كل الكميات المتعاقد عليها.

إلى ذلك، نفى مصدر أمني رفيع المستوى بوزارة الداخلية ما تردد على بعض المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي حول تفجير خط الغاز المغذي للمنطقة الصناعية بالعريش.

وأكد المصدر الأمني- في تصريح خاص

لوكالة أنباء الشرق الأوسط أمس - عدم صحة ما تم تناوله في هذا الصدد جملة وتفصيلا. وكانت بعض المواقع الإخبارية قد نشرت خبرا عن قيام مسلحين بتفجير خط الغاز المغذي للمنطقة الصناعية بمدينة العريش بمحافظة شمال سيناء والواقع بمنطقة بئر الحفن جنوب العريش، مشيرة إلى قيام قوات الشرطة والجيش بنشر أكمة ثابتة ومتحركة على مداخل ومخارج العريش، بالإضافة إلى تشديد إجراءات التفقيش، والاستعانة بخبراء المفرقات لتمشيط المنطقة، فضلا عن استخدام الكلاب البوليسية للكشف عن أي إغلام أرضية وعبوات ناسفة، وكذلك إغلاق الشراكة الرئيسية المشغلة لخطوط الغاز حتى عودة الشريعة..

وتعاني غالبية الجامعات المصرية، منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي في يوليو من العام الفائت، من أعمال عنف واشتباكات بين الطلاب المناصرين لمرسي من ناحية وبين زملائهم من معارضيه وعناصر الأمن من ناحية أخرى، أدت إلى إحالة مئات من الطلاب إلى مجالس تاديبية أسفرت عن فصل نسبة كبيرة منهم.

مئات الطالبات تظاهرن أمام المبنى الرئيسي للجامعة عشرات الإصابات في اشتباكات بين طلاب الإخوان وقوات الأمن بجامعة القاهرة

القاهرة - يو.بي.أي: وقعت اشتباكات منقطعة، أمس بين طلاب ينتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين في جامعة القاهرة وبين قوات الأمن المركزي بحسب مديرية أمن الجيزة، مما أسفر عن عشرات الإصابات وتدنور اشتباكات منقطعة بين طلاب الإخوان الذين يرشقون بالألعاب النارية والحجارة، قوات الأمن التي تطلق الغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى حالة ارتباكات مرورية وفوضى بالمنطقة بين جامعة القاهرة ومديرية أمن الجيزة.

كما تظاهرت مئات من طالبات الإخوان

القاهرة - يو.بي.أي: وقعت اشتباكات منقطعة، أمس بين طلاب ينتمون إلى تنظيم الإخوان المسلمين في جامعة القاهرة وبين قوات الأمن المركزي بحسب مديرية أمن الجيزة، مما أسفر عن عشرات الإصابات وتدنور اشتباكات منقطعة بين طلاب الإخوان الذين يرشقون بالألعاب النارية والحجارة، قوات الأمن التي تطلق الغاز المسيل للدموع، ما أدى إلى حالة ارتباكات مرورية وفوضى بالمنطقة بين جامعة القاهرة ومديرية أمن الجيزة.

كما تظاهرت مئات من طالبات الإخوان

في قضية اتهامه بتحقيق ثروة مستغلا في ذلك صفته الحزبية تجديد حبس أحمد عز 15 يوما احتياطياً

القاهرة - أ.ش.أ: قرر المستشار إبراهيم الهندي مساعد وزير العدل لشؤون جهاز الكسب غير المشروع، تجديد حبس رجل الأعمال أحمد عز صاحب شركة عز لحديد التسليح، 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات التي تجري معه بمطالبة على الجهاز، في قضية اتهامه بتحقيق ثروة طائلة مستغلا في ذلك صفته الحزبية كأمين للتنظيم السابق حسني المنحل إبان حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، على نحو يمثل كسبا غير مشروع.

وكان جهاز الكسب غير المشروع قد سبق له أن قرر حبس أحمد عز لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة تلك التحقيقات، في أعقاب صدور قرار من محكمة جنابات القاهرة بإخلاء سيل عز بكفالة قادها 2 مليون جنيه على ذمة إحدى القضايا المتهم فيها، والمتعلقة باستيلائه على شركة الدخيلة للحديد والصلب، والتي بدأ في أعقابها بمباشرة تنفيذ قرار حبسه الاحتياطي على ذمة تحقيقات كسب غير المشروع.

«جنابات» الإسكندرية تعلن حيثيات الحكم في قضية وفاة خالد سعيد

في بطنه وجسده فاحدًا به الإصابات التي تضمنتها تقرير الصفة التشريحية. وأدانت حيثيات الحكم القضائي المتهمين بفعل القبض دون وجه حق وفق المادة 282 من قانون العقوبات، وما جاء من ظروف للقبض تناولتها المادة 280 عقوبات، حيث تم القبض من شخص برزي مدني مستخدما الصفة الحكومية، وأبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره من الحكومة، والاتصاف بصفة كاذبة، وما جاء من نص المادتين بحدوث القبض بالتهديد بالقتل أو قيام بتعذيب الجاني عليه بدنيا، وانتهت المحكمة إلى بطلان القبض والتفتيش الحاصل من المتهمين على الجاني عليه وتعديبهما بالضرب واستعمال القسوة والتعذيب البدني على النحو المثبت بتقرير الطب الشرعي المرفق.

أدلة التثبت

وأشارت المحكمة في حيثيات حكمها إلى انه رغم ما ورد من إنكار المتهمين للاتهامات المسندة إليهما إلا أن المحكمة أطمأنت إلى أدلة التثبت في الدعوى، بعكس ما دعت به هيئة الدفاع بتناقض شهود الإثبات وعدم معقولية تصوير الواقعة، لمحاولة إلقاء ظلال الشك على أدلة التثبت. واستعرضت حيثيات الحكم تقرير الطب الشرعي، الذي حرره الطبيب الشرعي محمد عبدالعزيز - والشاهد الرابع - بأن إصابات الجاني عليه حيوية وحديثة شملت خمس كدمات رضية بالخد الأمين مقابل العظم الوجني وآخر بأعلى يمين الجبهة وأسفل منبت الشعر وأخرى بالخد الأيسر وآخران بإبطان وسط الشفة العليا، بالإضافة إلى خمس سحجات رضية احتكاكية بخلفية المرفق الأيمن وآخر بخلفية المرفق الأيسر وبمقدمة الركبة اليمنى وخمس سحجات خدشية ظفرية تقع بأسفل يمين الوجه

الإسكندرية - أ.ش.أ: أعلنت محكمة جنابات الإسكندرية حيثيات حكمها الصادر بالسجن الممدد عشر سنوات ضد فردي شرطة بقوة قسم سيدي جابر لإدانتهم بالقبض من دون وجه حق وتعذيب الشاب خالد سعيد على نحو أسفر عن مصرعه والذي كان قد جاء اثر إعادة محاكمتها بعد قيام محكمة النقض بنقض حكم سبق إصداره ضدما من دائرة سابقة مغايرة عن دوائر محاكم جنابات الإسكندرية بمعاقبتهم بالسجن سبع سنوات. وصدرت حيثيات عن الدائرة 19 التي نظرت القضية برئاسة المستشار عوض خليفة وعضوية كل من المستشارين ممدوح عبدالدايم ومصطفى رشاد والتي عقدت جلساتها منذ شهر يونيو الماضي بعد عودة القضية من محكمة النقض.

وأشارت المحكمة إلى انه استقر في وجدانها ما استخلصت من أوراق القضية حول التحقيقات بشأن الحادث بأنه يوم 6 يونيو عام 2010 وخلال سير أمين شرطة محمود صلاح والرفيق عوض إسماعيل - من قوة قسم شرطة سيدي جابر - بشنار بويست بمنطقة كليوباترا، حيث شاهد الجاني عليه خالد محمد سعيد ورفيقه محمد رضوان، والشاهد الأول، مسكاً بيده لفاقه لم يبتين ما بداخلها فحاولا استيقافه، وحينما سارع الجاني عليه بدخول أحد مقايح الانترنت الموجودة بمكان الواقعة حاولا انتزاع اللقافة من قبضته وقاما بدفعه وضرب راسه بقطعة الرخام المتواجدة بالجوار الخارجي واقتاده إلى مدخل العقار الجاور وتعديبه بالضرب بالأيدي وارتطام رأسه بدرجات سلم العقار. وقام المتهم الأول بخنق الجاني عليه وإدخال أصابعه بقمه لمحاولة إخراجه ما ابتلعه الجاني عليه، بينما قام المتهم الثاني بركل الجاني عليه